بيت التمويل الخليجي
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد يوم الأحد 8 ذي الحجة 1431هـ
الموافق 14 نوفمبر 2010م
التوقيت 10:00 صباحاً

بفندق منتجع وقصر العرين
مملكة البحرين

أستهل السيد رئيس مجلس الإدارة لبيت التمويل الخليجي اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه حيث بين في بداية الاجتماع إن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثالث للجمعية العامة وان الاجتماعين الأول والثاني لم يكتمل بهما النصاب القانوني للحضور، حيث بلغ بالنسبة للاجتماع الأول يوم 2010/10/31 (408,109,861سهماً) مثلت "21,6714%" بينما كان في الاجتماع الثاني يوم 2010/11/7 (186,390,952 سهماً) مثلت "9,83%" مما استدعى عقد الاجتماع الثالث والذي سيناقش البنود الواردة في جدول الأعمال المعلن عنه في الصحف اليومية وفق الأصول.
كما رحب السيد الرئيس بالسادة المساهمين وشكرهم على حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي الآنسة مريم جوهري و الآنسة عائشة الجلاهمه ومندوب وزارة التجارة والصناعة/رئيس إدارة شئون الشركات السيد علي مكي ومندوب سوق البحرين للأوراق المالية الآنسة شيخه الزياني ومندوبي المدقق الخارجي السادة مؤسسة (KPMG فخرو) السيد جمال فخرو و السيد جليل العالي و العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز القصار.

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن نسبة الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع الثالث وما لديهم من توكيلات بلغت 473,937,574 مليون سهم مثلت 24,99% من إجمالي الأسهم الصادرة كما في 24 مارس 2010 وهي تكفي النصاب المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية والتي وفق القانون تنعقد بأي نسبة حضور من المساهمين. (المادة 212 من قانون الشركات التجارية البحريني رقم 7 لعام 2001). وقد انتخبت الجمعية الدكتور حيدر المجالي مقرراً للجلسة.

بعدها أستعرض السيد الرئيس جدول أعمال الاجتماع الذي اقر من قبل الجمعية العامة ومن ثم تم العمل به على النحو التالي:

هاتف: ١٧٥٣٨٥٣٨ (٩٧٣+). فاكس: ١٧٥٤٠٠٠٦ (٩٧٣+). ص. ب: ١٠٠٠٦. المنامة - مملكة البحرين
Tel: (+973) 17538538, Fax: (+973) 17540006, P.O Box: 10006, Manama, Kingdom of Bahrain
e-mail: info@gfhouse.com

1. **التصديق على محضر الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ 24 مارس 2010 م.**

في بداية المناقشات أستفسر بعض السادة الحضور عن المحضر السابق حيث أبدو عدم رضاهم من عدم شمول المحضر السابق لكافة المناقشات التي دارت بالاجتماع حيث أدعو بأن قد تم تحريف بعض الكلام بالمحضر وتم كتابته بطريقة لا تعكس واقع المناقشات. وقد أشار الرئيس بأنه على الرغم من عدم التسليم بذلك إلا إن الجمعية العمومية على أتم الاستعداد لمناقشة ملاحظات السادة المساهمين على المحضر السابق والتأكيد من مطابقتها لرغبات السادة الحضور. بعد ذلك أشار أحد المساهمين من دولة الكويت إلى معارضته للمحضر السابق وذلك لاعتقاده بعدم قانونية الاجتماع كونه يطعن بإجراءات اكتمال النصاب للجلسة السابقة مدعياً إن النصاب لم يكن مكتملاً وعليه فأن ما يبني على باطل فهو باطل.

وهنا أوضح الرئيس أن المساهم قد تقدم بشكوى رسميه للجهات المختصة في وقت سابق من العام وان الجهات المختصة قد قامت بإجراء التحقيق المطلوب ولم تجد أي شبهة تزوير كما أشار المساهم واعتمدت المحضر.

ثم طالب أحد المساهمين من المملكة العربية السعودية بسحب الثقة من مجلس الإدارة كخطوة احتجاجية على أداء البنك المالي محملاً المجلس مسؤولية الخسائر التي وصل إليها البنك. وقد أثار أحد الحضور مسألة مدى قانونية قوة محضر الاجتماع السابق وما القصد من المصادقة عليه، حيث أجاب مندوب الوزارة بأن الوزارة تحرص على إن يعد المحضر بشكل يعكس مناقشات الحضور وأنه إذا شعر أحد المساهمين بأن المحضر لم يغطي كافة النقاط التي أثيرت في الاجتماع فله الحق بإثارة ذلك في الاجتماع اللاحق وله الحق بعدم المصادقة على ما تضمنه المحضر من معلومات دارت في الاجتماع المقصود.
وقد أثار المساهم الكويتي مره أخرى مسألة عدم قانونية الاجتماع السابق مطالباً الوزارة إن تحمي حقوق المساهمين وتنصف مطالبهم مهدداً البنك ومجلس الإدارة باتخاذ إجراءات قانونية بحق الجميع.

وقد رد الرئيس مرة أخرى على المساهم مبيناً له انه كان قد خاطب الجهات الرسمية في الدولة و التي أجرت التفتيش المطلوب ولم تتوصل إلى قرارا بوجود تزوير في الإجراءات وقد رد المساهم قائلا انه سيلجأ للمحاكم مستقبلاً لأن لديه وثائق رسمية تؤكد صحة إدعاءه.
وقد بين المستشار القانوني إن المحضر لا يشوبه أي خطأ ولا يرتب أية نتائج تؤدي إلى عدم انعقاد الجمعية العمومية حيث إن هذا المحضر يعتبر وثيقة رسمية غير باطلة وان الجهات الرقابية هي من يقرر البطلان وليس أي مساهم أو أي شخص أخر.

وقد أكد أحد المساهمين شرعية طلب المساهمين بمناقشة محضر الاجتماع مطالباً الجهات الحكومية بحماية حقوق المساهمين بشكل رسمي وأضاف إننا يجب إن نعترض على المحضر ولا نصادق عليه محملاً الجهات الرقابية المسؤولية بأنها لم تلتفت لشكاوي المساهمين واعتراضاتهم خلال الجلسة السابقة.

وقد وقف أحد الحضور مقدماً نفسه كمندوب لرابطة متضرري بيت التمويل الخليجي (وهي هيئة غير قانونية) تتألف من بعض مساهمي البنك في سوق الكويت للأوراق المالية. وقد أشار الشخص أنهم سيسعوا بكافة السبل ليثبتوا عدالة موقفهم و سعيهم للحفاظ على حقوقهم.

وأضاف أن هناك تزوير وإهانة وعدم مصداقية وأن هذا الشيء حرام ويتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية محملاً رئيس مجلس الإدارة المسؤولية الكبرى. حيث أشار إلى نيتهم لرفع دعوى قضائية على البنك وعلى أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم.
وقد أشار أحد الحضور إلى إن المساهمين المتضررين من انخفاض سعر سهم البنك قد خسروا العديد من مدخراتهم فبالتالي يجب على المسئولين في البنك إن يوسعوا صدرهم ويستمعوا لهذه الشكاوي داعيين البنك إن يأخذ الأمر بمنتهى الشفافية ويشارك المساهمين بالتفاصيل المتعلقة بالأداء.

بعد ذلك بين أحد المساهمين من دولة الكويت انه سعى جاهداً للعمل مع البنك ورئيسه في محاولة للتوصل إلى اقتراح جديد لزيادة رأس المال لكن يبدو إن هذا الاقتراح غير مقبول حسب وجهة نظره. وهنا أشار نائب رئيس مجلس الإدارة موجهاً حديثه إلى المساهم وطالباً منه إن يقدم اقتراحه البديل حيث قال المساهم انه عند اجتماعه مع الرئيس اقترح إن يتم استعراض أوضاع البنك بشكل عام والبدء ببيع بعض الأصول بدلاً من اعتماد خيار دمج الأسهم من 4 إلى 1.

وقد بين نائب رئيس مجلس الإدارة إن جميع المساهمين قد خسروا في الفترة الماضية نتيجة سوء الأوضاع المالية في العالم والمنطقة طارحاً تساءل ما هو الحل الذي أمامنا للحفاظ على البنك في ظل هذه الظروف الصعبة. ثم أشار نائب الرئيس إن الجميع لدية التزامات سواء أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية حيث يجب على الجميع العمل للحفاظ على حقوق المساهمين وخاصة صغار المساهمين مطالباً الجميع بأن يضعوا يدهم بيد بعض لمواجهة التحديات التي يواجهها البنك لاجتياز هذه المرحلة الدقيقة. وقد اقترح أيضا إن يتم تشكيل لجنة من الجمعية العمومية لدراسة البدائل المطروحة لدعم رأس المال وذلك للحفاظ على البنك وأصوله ومدخراته.

ثم أشار أحد المساهمين من المملكة العربية السعودية إلى انه فقد الثقة في مجلس إدارة البنك مستغرباً كيف أوصل المجلس البنك لهذه النقطة و متسائلاً كيف يضمن إن أعضاء مجلس الإدارة لم يقوموا ببيع أسهمهم قبل الإعلان عن زيادة رأس المال بحيث يقوموا بشراء الأسهم مرة أخرى وتحقيق أرباح مالية مبيناً إن المساهمين وبحسب وجهة نظره ينقادوا إلى المشنقة وعلى الأطراف المعنية التدخل لإنقاذهم وتصويب الأوضاع بأسرع وقت ممكن. وقد دار جدال واسع وطويل بين أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والمساهمين حيث أبدى بعض المساهمين استياءهم من طريقة إدارة الجلسة والنقاش مطالبين الوزارة بالتدخل لإعادة الهدوء والالتزام بجدول الأعمال، وقد طلب مندوب الوزارة من المساهمين ضرورة الالتزام بجدول الأعمال وعدم الخروج عن إطار الجلسة وذلك حفاظاً على الهدوء والموضوعية في النقاش.

بعد ذلك قال أحد المساهمين موجهاً حديثة لنائب رئيس مجلس الإدارة ووصفه بأنه من أسرة كريمة تنصف الناس وان المساهمين خسروا كل شيء في هذا الاستثمار ولهم الحق بإثارة أية تساؤلات يعتقدوا إنها ستؤدي بنهاية الأمر إلى تصويب أوضاع البنك. وقد تقبل نائب رئيس مجلس الإدارة الملاحظة من المساهم ووعده بأن يتم العمل بيد واحدة لتصويب أوضاع البنك.

بعد ذلك طلب مندوب الوزارة من الرئيس أخذ رأي المساهمين في البند الأول من حيث المصادقة عليه أو عدمه.

وقد أشار أحد المساهمين من الكويت إلى اعتراضه على تصديق المحضر وعدم قناعته بمحتوياته مطالباً بتعيين جهة مهنية مستقلة تبين أوضاع البنك بشكل صحيح. وقد سجل بعض المساهمين اعتراضاتهم على المحضر منهم السيد محمد بودي، الدكتور عبدالعزيز الشيباني، خليفة مطر، محمد يوسف الزياني، محمد شايع الراشد، صالح مرشد الرشيد، عبدالله عبدالعزيز العثمان، مناحي محمد العتيبي، محمد خليل إبراهيم، خالد خلف، إبراهيم صلاح الدين، غازي محمد غازي وغيرهم. إما فيما يتعلق بالتعديلات على محضر الاجتماع فقد طلب المساهم إبراهيم صلاح الدين إن يتم تعديل المحضر السابق بحيث يتم تصحيح البنود التالية:-

1) صفحة "3" من السطر الأول: استبدال "جوائز مالية" بـ "جائزة أفضل بنك".
2) صفحة "3" الفقرة الرابعة: الإشارة إلى مبلغ 80 مليون دولار احتسبها البنك :أرباح من مشروع مركز الطاقة على بحر قزوين.
3) صفحة "3" الفقرة الخامسة: الإشارة إلى قيمة الدعوى القضائية المرفوعة على رئيس المجلس من أحد المستثمرين القطريين والبالغة 125 مليون دولار.
4) صفحة رقم "7" بند "5" الفقرة الثانية: الإشارة إلى إن البنوك الإسلامية لا تقوم بأخذ الزكاة من المساهمين بينما في البنك يتم أخذ الزكاة.
5) صفحة رقم "8" السطر الأول: استبدال كلمة بعدم موافقته (أبدى أحد المساهمين أية اعتراض".
6) صفحة رقم "8" بند "7" الفقرة الثانية: الإشارة إلى عدم موافقة المساهم على فسخ عقد الرئيس التنفيذي السابق قبل انتهاء مدته والبالغة سنتين مستغرباً كيف يقبل البنك ذلك.

وبعد التداول والنقاش تم التصديق على محضر الاجتماع السابق و المنعقد بتاريخ 24 مارس 2010م بعد أن تم الإطلاع عليه من قبل المساهمين الحاضرين وإقرار ما جاء به من بنود ووفقاً للتعديلات المشار إليها.

2. <u>المصادقة على معاملة استبدال الأسهم بين بيت التمويل الخليجي ورئيس مجلس إدارته السيد عصام جناحي والتي سيتم بموجبها تحويل حصته في المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. بالكامل (104,923,734 سهم) إلى بيت التمويل الخليجي مقابل الحصول على حصة البنك في شركة العرين للترفيه والسياحة ش.غ.خ. والبالغة 100% (جنة دلمون المفقودة)، بالإضافة إلى مبلغ 3 ملايين دولار تدفع إما نقدا و/أو بواسطة أسهم خزانة بيت التمويل الخليجي.</u>

في بداية المناقشات خرج السيد رئيس مجلس الإدارة عصام جناحي من الجلسة لتعارض المصالح وترأس الاجتماع السيد حمد الشايع نائب رئيس مجلس الإدارة .

بعد ذلك طلب رئيس الجلسة من الإدارة التنفيذية تقديم التفاصيل المتعلقة بالبند للسادة الحضور حيث بين الرئيس التنفيذي إن عملية استبدال الأصول مع رئيس مجلس الإدارة تتم وفقاً لتقييم مالي مستقل للأصول وأن هذه العملية هي مفيدة للبنك من حيث إنها ترفع معدل الملاءة المالية لرأس المال كون حصة البنك في المصرف الخليجي التجاري سترتفع من 37% إلى 47% مما يعني ارتفاع نسبة الملاءة المالية لبيت التمويل الخليجي بشكل أفضل.

وقد أشار رئيس الجلسة السيد حمد الشايع إلى أن شركة Ernst & Young قد قامت بعمل تقييم مالي للأصول المقترح استبدالها وتوصلت إلى هذه النتيجة المطروحة أمام الجمعية العمومية وهي أن يتم استبدال كافة أسهم البنك في الحديقة المائية بمقابل حصول البنك على حصة الرئيس في المصرف الخليجي التجاري والبالغة 10% وعلى أن يتم دفع فرق المبلغ للرئيس بواسطة أسهم الخزينة في البنك أي أسهم بيت التمويل الخليجي وفقاً للسعر المقرر في تاريخ التقييم والمحدد يوم 30 يونيو 2010.

بعد ذلك قدم مندوب شركة Ernst & Young تقريره المستقل حول التقييم مبيناً أن حصة الـ 10% من المصرف الخليجي التجاري تتراوح ما بين 28,51- 31,00 مليون دولار يوم التقييم وذلك وفقاً لبيانات سوق البحرين للأوراق المالية في 30 يونيو 2010 و بسعر محدد 0,81 دينار بحريني وقيمة الحديقة المائية تتراوح ما بين 23,3- 25,9 مليون دولار.

وقد اعترض أحد المساهمين على سعر التقييم مدعياً أن السعر المشار إليه غير صحيح حيث بين مندوب شركة Ernst & Young إن السعر هو السعر – يوم 30 يونيو 2010 حسب أنظمة سوق البحرين للأوراق المالية . وطلب رئيس الجلسة من الإدارة التنفيذية إرسال نسخة من التقييم إلى المساهم للإطلاع عليها.

وقد بين رئيس الجلسة أن الحديقة المائية هي أصل غير مدر للدخل للبنك وأن أسهم المصرف الخليجي التجاري هي أفضل لنا ونحن نشكر رئيس مجلس الإدارة على تعاونه بهذا الخصوص وسعيه إلى تحسين صورة بيت التمويل الخليجي وتحسين معدل الملاءة فيه.

وأضاف رئيس الجلسة إن رئيس مجلس الإدارة لن يحصل على أي عائد نقدي من الصفقة وإنما أسهم خزينة.

وقد أشار أحد المساهمين إلى مخاوف من قيام البنك بعمل دمج لميزانيته مع ميزانية المصرف الخليجي التجاري نتيجة ارتفاع نسبة الملكية (Consolidation) وهنا أجاب رئيس الجلسة إن مسألة الدمج عادةً تكون خاضعة لموافقة المصرف المركزي وانه في السابق رفض البنك المركزي ذلك ولم يوافق عليه.

وقال أحد المساهمين أيضاً انه مساهم في المصرف الخليجي التجاري ولا يرغب أن يرى البنك يقوم بعملية الدمج لأن ذلك قد يؤثر سلباً على عمل المصرف الخليجي التجاري خاصة في هذه المرحلة التي تشهد صعوبات كبيرة لبيت التمويل الخليجي.

واستفسر أحد المساهمين قائلاً ما هي مصلحة الرئيس من القيام بعملية التبادل حيث أجاب رئيس الجلسة إلى أن هناك ضغوط كبيرة على الرئيس أن يقدم شيء للبنك وإنه لا يوجد لديه نقد في هذه المرحلة وطلب المجلس منه التفكير بشيء يقوم من خلاله بمساعدة البنك بتقوية ميزانيته وأنه تم الاتفاق على هذه الصفقة شريطة موافقة الجمعية العمومية للبنك. ثم استوضح المساهم لماذا لم يشارك باقي أعضاء مجلس الإدارة في إنقاذ البنك حيث بين رئيس الجلسة إن بقية الأعضاء هم عبارة عن مؤسسات مالية ولديهم ظروفهم ومشاكلهم التي نتفهمها.

وقد أوضح رئيس الجلسة إلى انه من الأفضل للبنك أن يكون لديه أصل سائل مقابل أصل غير سائل ولا يدر أية أرباح وبالعكس يعاني من خسائر نتيجة انخفاض الطلب عليه. وأشار انه بعد إتمام عملية التبادل فإن معدل الملاءة للبنك سيرتفع وستتحسن ميزانيته.

وقد بين احد المساهمين إنه بعد جمع مبلغ الـ 300 مليون دولار ارتفع معدل الملاءة لكنها بعد ذلك احترقت وتبخرت فما الغاية من هذا التبادل الآن.

بعد ذلك طلب رئيس الجلسة من الحضور التصويت على الأمر تاركاً الخيار للمساهمين أن يقرروا إذا رغبوا بالمضي في الصفقة أو لا.

وفي هذا الخصوص تحدث السيد جمال فخرو (KPMG) كطرف محايد ناصحاً الجمعية العمومية بالموافقة على التبادل لما له من أثر إيجابي في تحسين معدل ملاءة رأس المال وتحسين ميزانية البنك.

بعد ذلك استفسر أحد المساهمين مبدياً تساؤلاً هل تم عرض الصفقة كمزايدة على مستثمرين دوليين قد يرغبوا بالدخول بها مستوضحاً بهذا الخصوص ما هي تكلفة الحديقة المائية في دفاتر البنك خلال هذه المرحلة. وقد بين الرئيس التنفيذي إلى إن كلفة الإنشاء مقيدة في دفاتر البنك إنها 50 مليون دولار.

ثم استوضح أحد المساهمين عن أسلوب التقييم المتبع في تحديد القيمة المالية للأصول وأشار مندوب Ernst & Young انه تم اعتماد معيار DCF والذي يأخذ التدفقات المالية للأصل كمعيار للتقييم. وتساءل أحد المساهمين هل لهذه العملية أثر على المخصصات وهنا أوضح مندوب المدقق الخارجي إن مساءلة أخذ مخصصات تتم من فترة لأخرى وفقاً لقيمة أصول البنك وقت التقييم وليست في مراحل سابقة فمثلاً تم أخذ مخصصات لمشروع دبي لاند في نهاية عام 2009 بعدما تم الإعلان عن إلغاء المشروع في شهر نوفمبر 2009 والإعلان عن عدم التزام حكومة دبي بأية أعباء مالية على الشركات التي تملكها ولم نقم بأخذ المخصص في مراحل سابقة لأننا لم نكن نعلم بذلك. فإذا تحسنت الظروف سنقوم باسترداد المخصصات أو جزء منها بشكل عام أما إذا ساءت الأمور فسيقوم البنك بأخذ مخصصات إضافية إذا لم يكن أخذ مخصص يغطي 100% من القيمة.

وقد بين أحد المساهمين إن وضع البنك لم يتحسن وان حقوق المساهمين قد انخفضت بأكثر من مليار دولار إذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة الأخيرة في رأس المال وهذا الأمر يجب عدم السكوت عليه. وأجاب المدقق الخارجي إن المشكلة التي واجهت البنك هي جزء من مشكلة عالمية وان العديد من الشركات والمؤسسات فقدت كل رأس مالها واحتياطياتها إلا انه تم إعادة هيكلة بعضها ونجحت الآن وهذا ما نأمل أن تقرره الجمعية العمومية اليوم لإنقاذ البنك. وهنا ثار سؤال من أحد المساهمين عن القيمة الحقيقة لأصول البنك هل هناك أمل من إن تتحسن وفقاً لأحوال السوق أم أنها انتهت. وقد أجاب رئيس الاجتماع أن أصول البنك موجودة لكنها تعاني من انخفاض القيمة ونأمل إن تتحسن ظروف السوق ونقوم بإعادة احتساب قيمتها بشكل أفضل يساهم في تحسين ظروف البنك.

وفيما يخص صفقة تبادل الأصول مع رئيس مجلس الإدارة طالب بعض المساهمين إن لا يتم دفع أموال نقدية للرئيس لدفع الفرق في القيمة كما هو مشار إليه في عنوان البند (3 مليون دولار) وإنما أسهم فقط وهنا أشار الرئيس التنفيذي إن المصرف المركزي قد طلب أيضاً إن يتم الاستعاضة عن دفع مبلغ نقدي للرئيس بأن يتم منحه أسهم في البنك.

وقد اقترح أحد المساهمين إن يشترط على رئيس مجلس الإدارة بالا يقوم ببيع الحديقة المائية خلال مدة 5 سنوات إلا إن اقتراحه لم يلقى التأييد.

وبعد ذلك طلب رئيس الاجتماع من السادة الحضور التصويت على البند حيث اعتمدت الجمعية العامة العادية الموافقة على البند بينما اعترض عليه كلاً من:
الدكتور عبدالعزيز الشيباني، محمد يوسف الزياني، محمد شايع الراشد، صالح مرشد الرشيد، عبدالله عبدالعزيز العثمان، مناحي محمد عتيب، محمد خليل إبراهيم، إبراهيم صلاح الدين.

قرار ج ع ع/2010/1/1:
وافقت الجمعية العامة على صفقة تبادل الأصول مع رئيس مجلس الإدارة يحصل البنك بموجبها على حصة 10% من أسهم المصرف الخليجي التجاري ويحصل الرئيس على كامل أسهم البنك في الحديقة المائية جنة دلمون المفقودة على إن يتم دفع فارق السعر لصالح الرئيس بواسطة أسهم الخزينة لبيت التمويل الخليجي شريطة إن يتم التأكيد من موضوعية التقييم المتبع للحصص.

3. الموافقة على تغيير سجل مساهمي البنك من سجل عادي إلى الكتروني وفقاً لأحكام مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية.

ناقشت الجمعية العامة البند المتعلق باستبدال سجل المساهمين في البنك من سجل عادي إلى الكتروني وذلك تمشياً مع تحديث وتطوير أنظمة سوق البحرين للأوراق المالية. وبعد المناقشة والتداول وافقت الجمعية على البند وفوضت الرئيس بالسير بالإجراءات القانونية لذلك.

وبعد أن انتهت الجمعية العامة العادية من مناقشة كافة البنود المدرجة بجدول أعمالها وحيث لم يبدي إي من السادة الحضور أية استفسارات أو تحفظات أخرى انتهت الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الثانية عشر والنصف مساءً.

المرفقات:

1 تقرير تقييم الأصول المعد من Ernst & Young.

عصام يوسف جناحي
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

الدكتور حيدر المجالي
مقرر الجلسة
المستشار العام